الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أحمد درايعية –أدرار–
مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي
بورصة المناولة والشراكة للجنوب وغرفة الصناعة والتجارة –توات بأدرار–
تنظم الملتقى الوطني الافتراضي حول:

آليات النهوض بالمناطق الصناعية والحرة في الجزائر لترقية الصادرات في ظل التوجه إلى منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية (ZLECAF)

الاسم واللقب	سارة دريدي	سناء العايب
الرتبة العلمية	أستاذة محاضرة "أ"	أستاذة محاضرة "أ"
التخصص	اقتصاد ومالية	مالية وبنوك
البريد الإلكتروني	**dridiriheb@gmail.com**	**laibsana89@gmail.com**
الجامعة	**جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة–**	
محور المداخلة	**الأهمية الاقتصادية للمناطق الصناعية والحرة في ظل انفتاح الجزائر على الاقتصاد الإفريقي**	
عنوان المداخلة	**الاستثمار في المناطق الحرة سبيل لتنشيط الاقتصاد الجزائري في ظل الانضمام لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية**	

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى معرفة انعكاسات إنشاء المناطق الحرة في الجزائر على الاقتصاد الجزائري في ظل الانضمام لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية، من خلال الوقوف على واقع المناطق الحرة في الجزائر، وواقع التجارة الحرة الافريقية البينية، وقد تم الاعتماد على مزيج من المنهج التحليلي الوصفي لتحليل مختلف الإحصائيات المطلوبة، وقد توصلت الدراسة إلى أن منطقة التجارة الحرة الإفريقية تجربة جديدة تحاول فيها الجزائر تحويل التجارة من خارج المنطقة إلى داخلها لتصحيح واقع محدودية التجارة الإفريقية البينية. وعليه ينصح بإرساء الجهاز المصرفي المساعد على تسهيل المعاملات المالية المرافقة لعمليات التجارة إضافة لنشاط القنصليات الموزعة في كل البلدان الإفريقية و التي تعمل على الترويج للمنتج الجزائري.

الكلمات المفتاحية: المناطق الحرة، الاقتصاد الجزائري، التجارة البينية الإفريقية، لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية

Abstract:.

This research paper aims to know the implications of the establishment of free zones in Algeria on the Algerian economy in light of joining the African Free Trade Area, by examining the reality of free zones in Algeria, and the reality of intra-African free trade. A combination of the descriptive analytical method was used to analyze the various required statistics. Based on the results we concluded that the African Free Trade Area is a new experience in which Algeria is trying to transfer trade from outside the region to within it in order to correct the reality of the limited intra-African trade. Accordingly, it is advisable to establish a banking system that helps facilitate financial transactions accompanying trade operations, in addition to the activity of the consulates distributed in all African countries, which work to promote the Algerian product.

Key words: Free zones, the Algerian economy, intra-African trade, the African Free Trade Area

مقدمة:

تعتبر التجارة الخارجية المرآة العاكسة للهيكل الإنتاجي للاقتصاد القومي، حيث أن مشاكل القطاعات الاقتصادية الأخرى تجد تفسيرها في التجارة الخارجية، كما أنها تعد همزة الوصل بين الاقتصاد الداخلي والاقتصاد العالمي ، لهذا فهي تعتبر مقياسا لمدى تطور هذا الاقتصاد و ارتباطه بالاقتصاد العالمي.

وبما أن الجزائر واحدة من هذا العالم فإنها كغيرها من الدول السائرة نحو تحرير تجارتها الخارجية و متجهة نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال انضمامها لتكتلات اقتصادية ومساعيها للانضمام للمنظمات الدولية، وذلك من خلال عقدها لاتفاق الشراكة الأورو جزائري وانضمامها للمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، ومساعيها للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، بما فيها الإصلاحات التي قامت بها في مجال تحرير تجارتها الخارجية ومحاولات استقطابها للاستثمار الأجنبي، إلا أنه رغم حتمية هذا الانفتاح فإنه يبقى موضوع جدل حول مدى فعاليته لتنشيط الاقتصاد الجزائري.

وعليه جاءت إشكالية الدراسة على النحو التالي:

كيف سيؤثر الاستثمار في المناطق الحرة على تنشيط الاقتصاد الجزائري في ظل الانضمام لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية؟

وعليه ارتأينا تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور أساسية كما يلي:

أولا: التأصيل النظري المناطق الحرة

ثانيا: تجربة الجزائر في المناطق الحرة و آفاقها لزيادة حجم التجارة البينية الإفريقية في ظل انضمامها لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية

ثالثا: انعكاسات إنشاء المناطق الحرة الصناعية للتصدير في الجزائر على الصادرات الجزائرية في ظل الانضمام لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية.

أولا: التأصيل النظري المناطق الحرة

1. تعريف الاستثمار الأجنبي:

يعرف الاستثمار الأجنبي على أنه:" انتقال لرؤوس الأموال بين بلدين بقصد توظيفها في عمليات اقتصادية مختلفة، كشراء أوراق منقولة تدريجيا امتلاك عقارات تعطي ريعا، قصد توظيفها في عمليات ائتمانية مثمرة كالقرض، أو في عمليات غير مثمرة كحفظ النقود في مصرف أو في بيت للإيداع تفاديا للأخطار"[1].

ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين، يتمثل النوع الأول في **الاستثمارات المباشرة** وهي تلك الشركات التجارية أو فروعها التي يملكها غير الوطنيين في الدولة ويقومون بإدارتها، سواء كانت هذه الملكية كاملة أو بنصيب يكفل السيطرة على ادارة المشروع وتوجيهه، أما النوع الثاني فهو **الاستثمارات غير المباشرة**، والتي تكون في شكل قروض مقدمة من الأفراد و الشركات الأجنبية، أو في شكل اكتتاب في الاسهم والسندات الصادرة من الدولة المستقطبة لرأس المال أو هيئاتها العامة أو الشركات التي تنشأ فيها[2].

2. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون عن طريق التملك الجزئي أو المطلق للمشروع الاستثماري من طرف الشركة الأجنبية، والاستثمار الأجنبي يأخذ الأشكال التالية:

أ. **الاستثمار المشترك**

الاستثمار المشترك هو ذاك الاستثمار الذي يشارك فيه طرفان أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية... إلخ[3].

فالاستثمار المشترك يتميز بالخصائص التالية :

---

[1] دريد محمود السامرائي ، **الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص: 48.

[2] المرجع نفسه، ص : 63.

[3] بن عراب عبد الكريم، فريد كورتل، **أشكال و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لواقعه بالدول العربية و بعض البلدان النامية**، ص ص: 4-7. منقول من الموقع: www.kantakji.com/media/5105/r339.doc

- أنه عبارة عن اتفاق طويل الأجل لممارسة نشاط إنتاجي داخل البلد المضيف، هذا الاتفاق يكون بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي .
- إن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة من شركة وطنية قائمة مما يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك .
- طرفا الاستثمار (سواء الطرف الوطني أو الأجنبي) تكون مشاركتهما في مشروع الاستثمار من خلال:

  - المشاركة بحصة في رأس المال أو كله.
  - قد تكون المشاركة من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجيا.
  - تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية.

من الجدير بالذكر أنه، لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع المشترك وهذا يعتبر أهم فارق يميز الاستثمار المشترك عن بقية العقود الأخرى كعقود الإدارة واتفاقيات الصنع أو مشروعات تسليم المفتاح، و في هذا الإطار، يمكن القول أن **الشراكة** هي شكل من أشكال التعاون و التقارب بين المؤسسات الاقتصادية باختلاف جنسياتها قصد القيام بمشروع معين حيث يحفظ لكلا الطرفين مصلحتهما في ذلك.

ب. الاستثمارات المملوكة بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي

يتمثل هذا النوع من الاستثمارات في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو للتسويق بالدولة المضيفة.

ت. مشروعات أو عمليات التجميع

هي مشروعات في شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، سواء كان عام أو خاص، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجمعيها لتصبح منتجا نهائيا مشروعات التجميع هذه قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي.

ث. الاستثمار في المناطق الحرة

هو استثمار في جزء أو مساحة محددة جغرافيا من إقليم ما ، يتم منحه الاستقلال الكافي في مجالات الإدارة و تطبيق القانون و التنظيمات و السياسات الاقتصادية الوطنية بهدف توفير البيئة الملائمة لعمل المشروعات المقامة داخل تلك المنطقة، و لعل أهم ما يميز المناطق

الحرة ما يمنح لها من استثناءات في تطبيق القوانين الاقتصادية المتعلقة بالجمارك، و إدارة التجارة الخارجية و الضرائب و قوانين التوظيف[1].

3. أثر الاستثمار في المناطق الحرة على زيادة حجم التجارة البينية

يتحقق من خلال جلب الاستثمار الأجنبي جملة من الأهداف، فالبلد المضيف يسعى إلى تخفيف البطالة، و الحصول على التكنولوجيا المتقدمة التي يقوم المستثمر الأجنبي بجلبها لخدمة مشاريعه، وبالتالي زيادة كفاءة العاملين المحليين من خلال عمليات التدريب والتأهيل لاستعمال مثل هذه التكنولوجيا، كما يسعى أيضا لزيادة وتيرة الانتاج وتقليل الاعتماد على الاستيراد، ومن جهة أخرى فالمستثمر الأجنبي يهدف إلى زيادة حصته السوقية من خلال استهداف أسواق أخرى وهو ما يمكنه من تخفيض تكلفة الإنتاج من خلال اقتناء المواد الأولية بأسعار منخفضة، توظيف يد عاملة رخيصة والتخفيف من حدة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها من خلال تنويع الاستثمارات، بالإضافة إلى الاستفادة من المزايا والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المستقطبة للاستثمار، والتخلص من شبح المنافسة في السوق المحلي[2]. إذن فإن الاستثمار الأجنبي في المناطق الحرة سيحضى بعناية خاصة يوفرها مناخ الاستثمار فيها و من ثمَ فإنه سيعمل على التخفيض من استيراد المنتجات المصنعة و نصف المصنعة لكن الزيادة في وتيرة الإنتاج يمكن أن تؤدي إلى زيادة الطلب على مدخلات الإنتاج غير الموجودة محليا أو تكلفة الحصول عليها مرتفعة و بالتالي ستؤثر على فاتورة الواردات برفعها، لكن في المقابل فإن الاستثمار الأجنبي في هذه المناطق الحرة سيؤدي إلى تنويع الصادرات و زيادتها و من ثم فإنه يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي في المناطق الحرة سيؤدي إلى تشجيع المبادلات بين الدولة المضيفة و الدول التي تستورد منها مدخلات الإنتاج و تصدر لها المنتجات المصنعة أو تامة الصنع، و تجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية وجهان لعملة واحدة، حيث أنه في حالة حماية دولة ما لتجارتها الخارجية، أي أنه تفرض عليها أساليب سعرية، أو كمية أو إدارية من أجل تقييدها فإن ذلك سينعكس سلبا على أسعار السلع التي يستوردها بلد ما، مما ينعكس عل درجة تنافسيتها و بالتالي انخفاض الطلب عليها، و عندها يقرر المستثمر الأجنبي الانتقال إلى هذا البلد لإنتاج هذه السلع، خاصة إذا كان مناخ الاستثمار مناسب للاستفادة من هذا

---

[1] جفاف وليد، **اصلاحات إزالة القيود غير التعريفية و آثارها على التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص: تجارة دولية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، الجزائر،2009، ص.178.

[2] سعاد سالكي، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص– ص: 72–73.

الاستثمار، و هو الأمر الذي بتجسد داخل المناطق الحرة، و في المقابل إذا زاد العرض فإن المنتج سيبحث عن أسواق دولية لتصريفه و بالتالي زادت صادرات البلد المضيف و تنوعت، فالعلاقة بين الاستثمار الأجنبي و التجارة الخارجية متشابكة.

ثانيا: تجربة الجزائر في المناطق الحرة و آفاقها لزيادة حجم التجارة البينية الإفريقية في ظل انضمامها لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية:

1. واقع المناطق الحرة في الجزائر:

صنف تقرير للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الجزائر في المرتبة الأخيرة في عدد المناطق الحرة رفقة كل من جيبوتي، اليمن والكويت، وأشار إلى أن الجزائر لا تملك سوى منطقتين حرتين، الأمر الذي يجعل حجم المبادلات التجارية العربية البينية تتراجع إلى مستويات متدنية، كما احتلت الإمارات ومصر والسعودية، على الترتيب، المراكز الثلاثة الأولى عربيا بعدد المناطق الحرة، البالغ 123منطقة عربية حرة، تشمل المطارات والمنافذ.

إن مشروع المناطق الحرة الصناعية للتصدير في الجزائر هو مشروع ضخم سيدفع بمجرد تهيئته بمقاييس عالمية بالاستثمار إلى أعلى مستوياته ويدفع التنمية خاصة وأن الجزائر في خضم البحث عن تنويع الموارد ورفع القدرة على الانتاج للتخفيض من الاستيراد.

عاد الاهتمام بالمنطقة الصناعية بلارة ببلدية الميلية شرق ولاية جيجل، بعد انتعاش نشاط ميناء "جن جن" واستقطاب المنطقة للكثير من الاستثمارات، منها مشروع إنجاز مركب الحديد والصلب بشراكة جزائرية – قطرية بين مجمع (سيدار) وشركة (قطر ستيل الدولية)، والذي كان من المنتظر أن يدخل حيز الإنتاج بحلول 2017. منطقة بلارة التي كانت مشروعا لمنطقة حرة منذ 1997، أصبحت مهيأة بنسبة 90% لاحتضان المشاريع، وهي تتوفر على عوامل تؤهلها لأن تكون قطبا صناعيا مهما.

إن إنجاز مصنع للحديد والصلب بمنطقة بلارة يعود إلى بداية الثمانينات، حين تقرر تهيئتها تحضيرا لانطلاق الأشغال، لكن المشروع لم يتجسد، وصنفت المنطقة في 1997 كمنطقة حرة وذلك بعد الدراسة التي أعدتها الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية، حيث اختيرت من بين 16 ولاية، وتم إلغاءه بموجب المرسوم رقم 01/05 المؤرخ في 2005/04/05، ليعود هذه المنطقة لتجس النبض في الاقتصاد الجزائري نظرا لأهميتها الاقتصادية، حيث سيغير مشروع مركب الحديد والصلب صورة المنطقة ككل، وستكون له انعكاسات إيجابية على المدى القريب والبعيد، ويشجع المستثمرين على الاستثمار بالولاية، وسيخفض من حجم البطالة بخلق 2000 منصب شغل دائم، مع الإشارة إلى أن منطقة بلارة مهيأة بنسبة 90%، وتتوفر على كل المؤهلات

لتصبح قطبا صناعيا كبيرا، لموقعها الاستراتيجي، وقربها من ميناء جن جن ومطار فرحات عباس ومحطة توليد الكهرباء، مما يسهل عملية الانطلاق في الأشغال.[1]

وفي إطار مساعي الجزائر لإرساء مناطق حرة تدعم التجارة الإفريقية البينية تمت المصادقة في 21 جوان 2022، بالإجماع، على مشروع القانون المحدد للقواعد المنظمة للمناطق الحرة، حيث يعد نص القانون فرصة لتطوير الاقتصاد الوطني وتعزيز التبادلات التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة عائدات البلاد من العملة الصعبة، ويرتكز نص القانون بشكل أساسي على ما يلي[2]:

- ✓ سيتم تسهيل النشاطات داخل هذه المناطق من خلال جملة من الحوافز, كأداة من أدوات سياسة التنمية الاقتصادية مع وضع أسس تخدم الرؤية الاستراتيجية للبلاد لانتهاج المناطق الحرة وجعلها كنقاط تكامل اقتصادي.
- ✓ سيتم إنشاء مناطق حرة تجارية و مؤسسة تكلف بتسيير هذه المناطق تدعى "الشركة الجزائرية للمناطق الحرة" و لجنة وطنية للمناطق الحرة التجارية لدى الوزير المكلف بالتجارة.

و يتضمن النص ما يلي[3]:

- إعفاء النشاطات التي تمارس في المناطق الحرة من جميع الحقوق والضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائي والجمركي.
- و يستثني من الاعفاء الحقوق والرسوم المتعلقة بالمركبات والسيارات السياحية و الرسوم المتعلقة بالمركبات والسيارات المتصلة بالاستغلال و المساهمات والاشتراكات في نظام الضمان الاجتماعي الجزائري.
- تحديد القواعد العامة المطبقة على المناطق الحرة قصد تعزيز الاستثمار والإنتاج وتحفيز وتنويع الاقتصاد الوطني وبالتالي ترقية الصادرات وتخفيض فاتورة الاستيراد.

[1] محمد مغلاوي، **مشروع المنطقة الحرة منذ 1997 مهيأ للاستثمارات (استطلاعات وتحقيقات)**، نقلا عن:
http://www.ech-chaab.com/ar/2012-06-09-14-44-43/ /item/4021-.html

[2] 3وكالة الأنباء الجزائرية -https://www.aps.dz/ar/economie/127857-2022-06-21-16-37

[3] المرجع نفسه.

- و سيعمل بعد تنفيذ هذا القانون على معالجة إشكالية محاربة التهريب من خلال تطوير التجارة الخارجية وإنشاء مناطق حرة مع البلدان الأفريقية، خاصة و أن الجزائر قد انضمت للمنطقة التجارة الحرة الإفريقية.

2. انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية:

1.2.تعريف اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية:

منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية هي مشروع من أجندة 2063 – لإنشاء سوق قاري، تأسست في عام 2018 بموجب اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية، و تعد هذه المنطقة أكبر مناطق التجارة في العالم من حيث الدول المشاركة، حيث أنها ستربط 1.3 مليار شخص في 55 دولة، بناتج محلي إجمالي قيمته 3.4 تريليون دولار أمريكي. إذ صادقت عليها 44 دولة أفريقية. تضم حاليا 1.2 مليار نسمة، ومن المتوقع زيادة عدد مستهلكيها إلى 2.5 مليار نسمة بحلول العام 2050،بحسب بيان الاتحاد الأفريقي.[1]

الشكل 1:البلدان الممضاة و غير الممضاة على اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية و الدول التي أودعت صك للتصديق

Source :https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/34139/9781464815591.pdf

[1] تحليل إخباري: **منطقة التجارة الحرة الافريقية خطوة محورية مهمة على طريق التكامل والتعاون الاقتصادي بالقارة السمراء**، منقول من الموقع: http://arabic.news.cn/2019-07/10/c_138212864.htm

2.2.أهداف اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية: تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- ✓ تشجيع التجارة بين دول القارة وجذب المستثمرين.
- ✓ الدخول في شراكات كبيرة بين المؤسسات الاقتصادية بين الدول المختلفة مما يخلق كيانات اقتصادية كبيرة تساعد على تسريع وتيرة النمو بالقارة.
- ✓ الزيادة من حجم وفاعلية الاستثمار، وتوفير فرص العمل، ومضاعفة القيمة المضافة لثروات القارة.
- ✓ خطوة محورية مهمة، تعقبها خطوات أخرى مثل التحول إلى اتحاد جمركي، على أمل أن تتمكن مستقبلا من إقامة السوق الأفريقية المشتركة، والتي تسمح بتنقل الأموال والأشخاص والاستثمارات بسهولة .
- ✓ إن المنطقة تضمن استخدام موارد القارة بشكل فعال وأكثر أمانا.
- ✓ والهدف في المرحلة الأولى هو إلغاء الرسوم الجمركية عن 90 بالمائة من البضائع، فيما يتم إلغاء الرسوم عن 7 بالمائة من البضائع المتبقية في مرحلة أطول يعود لكل دولة أن تحددها، أما نسبة 3 بالمائة المتبقية من البضائع، فلا ترفع عنها الرسوم.
- ✓ وتعد اقامة السوق الأفريقية المشتركة أحد أهم الآليات التي تعتمد عليها "أجندة أفريقيا 2036"، التي أقرها الاتحاد الأفريقي العام 2015، والتي تستهدف خلق أفريقيا تنعم بالازدهار على أساس النمو الشامل والتنمية المستدامة.
- ✓ أن اتفاقية التجارة الحرة سوف تسمح للقطاع الخاص بمزيد من التطور والمشاركة في السوق الأفريقي من خلال إلغاء القيود بين دول القارة، لهذا ينبغي على الدول الأفريقية أن تفسح مزيدًا من المجالات للقطاع الخاص من أجل المساهمة في تحقيق النمو والتنمية في القارة. لاسيما وأن تحقيق النجاح الطويل الأجل في تكامل السوق لا يتأتى إلا من خلال بناء الشركات والصناعات ذات القدرة التنافسية على الصعيد العالمي،[1]
- ✓ أن اتفاقية التجارة الحرة سوف تسهم كذلك في تطوير قطاع الخدمات والمزيد من مشاركته في الاقتصاد الأفريقي، فقد تطورت مساهمة قطاع الخدمات في الاقتصاد داخل أفريقيا جنوب الصحراء من (50.7%) عام 2010 إلى (52.5%) عام

[1] عمرو خليل، اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية-خطوة حاسمة نحو التكامل الاقتصادي ، منقول من موقع المركز العربي للبحوث و الدراسات منقول من الموقع
الخميس 11/يوليه/2019 - 07:37 مhttp://www.acrseg.org/41269

2018، ورغم أنها زيادة بسيطة إلا أنها تحتاج إلى مزيد من الجهود لتطوير مشاركة قطاع الخدمات.[1]

3.واقع التجارة الإفريقية البينية:

تقدر نسبة التجارة البينية الأفريقية حتى سنة 2019ما يقارب 17%، وهي نسبة ضعيفة للغاية إذا ما قورنت بـ 59% في قارة آسيا، و69% في أوروبا، وكما يتضح من الشكل (2) إذ أن 80% من تجارة القارة تذهب إلى خارجها مما يعني أن بلدان العالم الأخرى خاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين هي المستفيد الأكبر من صادرات وواردات الدول الأفريقية.

الشكل 2: التجارة البينية حسب المنطقة لسنة 2019

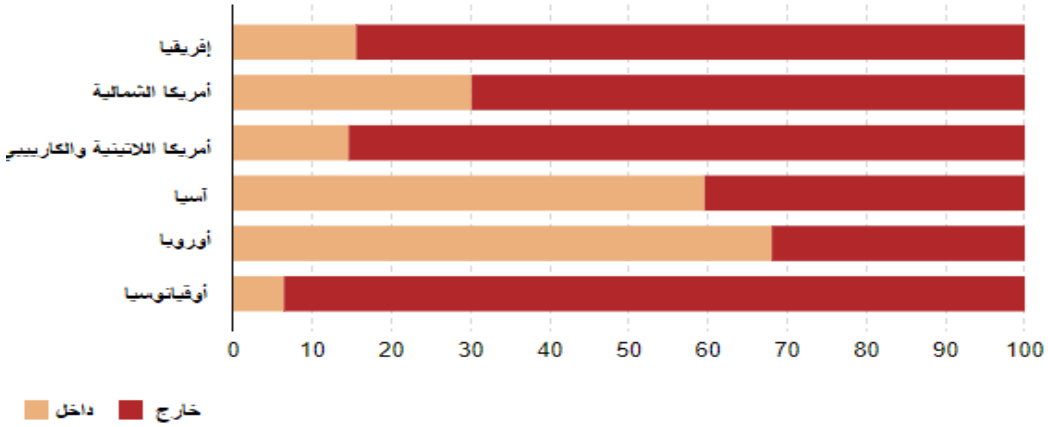

Source : https://stats.unctad.org/handbook/MerchandiseTrade/ByPartner.html

كما يتضح من الشكل رقم (2) أن العشر دول الأولى المساهمة في التجارة الإفريقية البينية هي بنسبة عظمى جنوب أفريقيا تليها الكونغو الديموقراطية، فنيجيريا فمصر ثم زمبابوي ثم ساحل العاج فزامبيا، فالكونغو و أخيرا الموزمبيق.

الشكل3: المساهمين العشر الأوائل في التجارة البينية الإفريقية لسنة 2019 %

[1] المرجع نفسه.

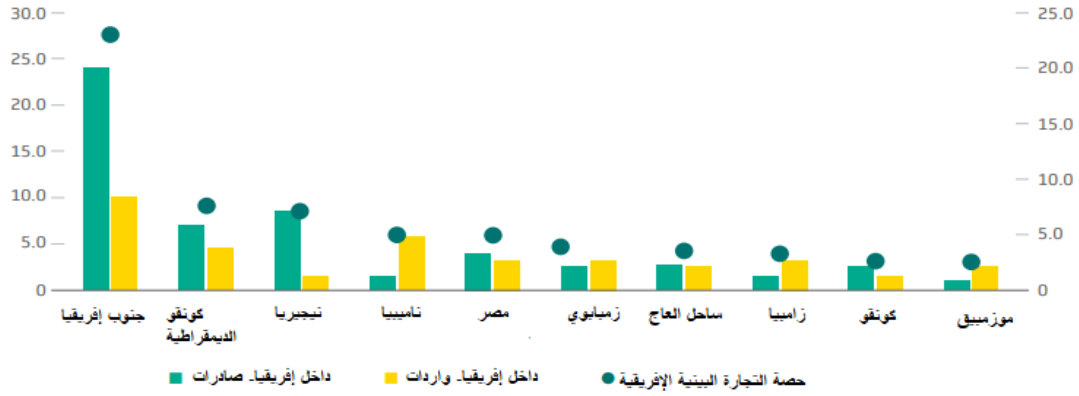

Source :https://afr-corp-media-prod.s3-eu-west-1.amazonaws.com/afrexim/African-Trade-Report-2020.pdf

لذا تأتي اتفاقية التجارة الحرة القارية لتقديم مزيدًا من العون للدول الأفريقية نحو تحقيق مزيد من التكامل الاقتصادي؛ إذ يتوقع الخبراء الاقتصاديون أن هذه الاتفاقية سوف تزيد حجم التجارة البينية الأفريقية من 150 مليار دولار في الوقت الحالي إلى 220 مليار دولار بحلول عام 2022، ومن المتوقع أن تصل نسبة التجارة البينية في أفريقيا إلى 25% بحلول عام 2022، وإلى 50% بحلول عام 2040.[1]. وفي الوقت الحالي فإن التجارة البينية بين الدول الإفريقية تبلغ 16 بالمائة مقارنة بـ65 بالمائة مع الدول الأوروبية،[2]إذ أن السلع المصنعة في التجارة الأفريقية البينية لا تساهم سوى بـ 42%، بينما تنخفض القيمة إلى 15% فيما يتعلق بالعالم الخارجي، الأمر الذي يعني أن القارة لا تساهم بنسبة كبيرة في سلاسل الإنتاج العالمية، ويشكل نصيب أفريقيا من الصادرات الإجمالية في تدفقات التجارة العالمية 3.4% مما يجعلها في غاية الانخفاض مقارنة بالأقاليم الأخرى، ويواجه المُصدر الأفريقي نحو إفريقيا معدلات حماية جمركية مطبقة على المواد غير الزراعية تبلغ في المتوسط 7.8% وهي أعلى مما يواجهه نفس المُصدر عندما يقوم بالتصدير إلى أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

بناء على ما سبق فإنه يتجلى ضعف التجارة البينية الإفريقية الذي يعكس مساهمتها الضعيفة في سلاسل الإنتاج العالمية، لذلك فإن إقامة مناطق حرة صناعية سيكون له الأثر الإيجابي على زيادة الإنتاج و تنويعه و من ثم المساهمة الفعالة في التجارة البينية الإفريقية، حيث أن تحرير

[1] عمرو خليل، مرجع سبق ذكره.

[2] منطقة التبادل التجاري الإفريقية، تحديات و رهانات كبرى منقول من الموقع :https://www.dw.com/ar

[3] عمرو خليل، مرجع سبق ذكره.

التبادل التجاري لن يكون له داع دون تحفيز الاستثمار بما تتميز به المناطق الحرة الصناعية من مناخ استثماري ملائم لجلب المستثمرين، مما سينعكس إيجابا على المبادلات البينية.

ثالثا: انعكاسات إنشاء المناطق الحرة الصناعية للتصدير في الجزائر على الصادرات الجزائرية في ظل الانضمام لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية:

تكمن أهمية المناطق الحرة الصناعية للتصدير في مجال التجارة الخارجية خاصة و أن الجزائر قد انضمت لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية و ما تجود به هذه الأخيرة من ميزات، حيث أنها ستربط 1.3 مليار شخص في 55 دولة، بناتج محلي إجمالي قيمته 3.4 تريليون دولار أمريكي. إذ صادقت عليها 44 دولة أفريقية. تضم حاليا 1.2 مليار نسمة، ومن المتوقع زيادة عدد مستهلكيها إلى 2.5 مليار نسمة بحلول العام 2050 ، إذ يمكن للجزائر أن تستفيد من حجم الطلب الإفريقي بفضل المشاريع العاملة بالمناطق الحرة الصناعية، بالإضافة إلى غيرها من الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية كالتالي[1]:

- ✓ تنويع مصادر الدخل وذلك بتوسيع القاعدة الانتاجية والصناعية والخدمية من أجل إيجاد مصادر أخرى للدخل غير النفط؛
- ✓ تحرير العملة الوطنية من الارتباط بالدولار، وتقييم سعر الصرف وفق مجموعة من العملات الدولية حسب العلاقات التجارية مع هذه الدول؛
- ✓ تنويع الصادرات الوطنية وعدم ارتباطها بنوع معين من الصادرات، وبالتالي هذه المناطق تعتبر دفعة للتخلص من التبعية للنفط والتي لطالما كان الاقتصاد الجزائري يعاني منها؛
- ✓ تنمية الصادرات الصناعية يعد أهم أسباب إنشاء هذا النوع من المناطق الحرة في الجزائر ويرجع ذلك إلى ارتفاع تكاليف الانتاج وبالتالي عدم القدرة على مواجهة

[1] **إنشاء المناطق الحرة الصناعية للتصدير لترقية الصادرات في الجزائر** ، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، المنعقد يومي 25 – 26 ماي ،2016 جامعة محمد بوقرة، بومرداس.
منقول من الموقع: https://www.univ-bouira.dz › includes › download

المنافسة في الأسواق الخارجية، حيث أن المشاريع بهذه المناطق تقوم بجلب أسواق التصدير معها؛

- ✓ النتيجة المباشرة لزيادة الصادرات خاصة الصناعية منها، تتمثل في زيادة موارد الدولة بالنقد الأجنبي الذي يساهم في تحقيق النمو والتوازن الاقتصادي؛
- ✓ إن قيام صناعات تصديرية بهذه المناطق يكون حافزا لتنمية بعض الصناعات المساعدة، بالتزويد بالمواد الخام والسلع البسيطة والخدمات من السوق المحلي يكون محركا أساسيا لتحسين المستوى الفني للصناعات المحلية لمواجهة المعايير الدولية، وهذا ما يدفع بعجلة الصناعة في الجزائر؛
- ✓ من خلال المناطق الحرة الصناعية للتصدير وعن طريق المنتوجات التي تتميز بمنافسة كبيرة وتجربة في التداول، تساهم في تحسين نصيب الجزائر في التبادلات العالمية؛
- ✓ يكون أثر هذه المناطق في ترقية الصادرات مباشرا عندما يتم إنشاء شركات مختلطة مع متعاملين محليين في مجال الشراكة ونقل الخبرة؛
- ✓ تساهم هذه المناطق الحرة للتصدير في نقل التكنولوجيا إلى الدول المستقبلة كاستفادة الشركات المحلية من تدريب العمالة واكتسابها المهارة والخبرة؛
- ✓ كما أن هذه المناطق تمتص الطاقة البطالة من الشباب خاصة أصحاب الشهادات والكفاءات، هذا ما يساهم في الحد من هجرة الكفاءات الوطنية إلى الخارج؛
- ✓ كما أن التحفيزات التي تتصف بها هذه المناطق تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، من بين هذه التسهيلات الاعفاءات الجمركية والضريبية.

خاتمة:

إن تحقيق فعالية اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية يتطلب تطوير البنية التحتية والقدرة الصناعية بالاعتماد على مختلف الهيئات الإقليمية كصندوق تنمية الاتحاد الأفريقي، وإلغاء الحواجز التعريفية وغير التعريفية، وتعزيز العلاقات التجارية ذات المزايا المتبادلة من خلال خطط تحرير التجارة و بناء أنظمة فعالة لمراقبة ضريبة القيمة المضافة، و خلق رأس الداث البشري من الزيادة السكانية، على سبيل المثال الاستثمار في الخدمات، مع ضرورة وضع سياسات شاملة تتمحور حوث حماية البيئة، فضلا عن ذلك فإن ترتيب مراحل التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية بدءا بمنطقة تجارة حرة يبدو تقليدا للمراحل التي يمر بها التكامل الاقتصادي بين الدول المتقدمة ، غير أن الواقع مختلف، فالدولة النامية تشكو من ضعف الإنتاج الذي ينعكس سلبا على

تجارتها الخارجية أما الدول المتقدمة فهي تشكو من فائض في الإنتاج تطمح لتصريفه من خلال مناطق التجارة الحرة، و على ذلك نقترح أن يتم استدراك الأمر و توسعة التكامل الاقتصادي الإفريقي إلى سوق مشتركة من أجل تسهيل حركة عوامل الإنتاج الضرورية لرفع الإنتاج والإنتاجية، حتى يكون لتحرير التجارة البينية أثر إيجابي لدفع عجلة الإنتاج من خلال زيادة الطلب، كما أن إنجاح المنطقة يتطلب إرساء الجهاز المصرفي المساعد على تسهيل المعاملات المالية المرافقة لعمليات التجارة إضافة لنشاط القنصليات الموزعة في كل البلدان الإفريقية والتي تعمل على الترويج للمنتج الجزائري.

يجب تنظيم و توجيه الاستثمار في المناطق الحرة الصناعية بما يخدم السياسة العامة للدولة، حيث يتم اعتماد نموذج الصناعات المصنعة في المناطق الصناعية الحرة لخلق أقطاب صناعية في هذه المناطق، كما تتم الاستعانة بالاستثمار الأجنبي الذي يناسبه مناخ الاستثمار في المناطق الصناعية الحرة الذي يعرض امتيازات متنوعة، إذ يمكن أن تكون هذه المناطق أقطاب نمو، يتم اختيارها وفقا للميزات النسبية لهذه المناطق ، فيتم فيها تطبيق نظرية أقطاب النمو و نموذج **دوبرنيس** للصناعات المصنعة المعتمدة في سبعينات القرن الماضي ، من أجل تحقيق التنمية في هذه المناطق و المناطق التي تتفاعل معها من وجهة "مدخلات–مخرجات، و لعل انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية و العربية سيساهم بشكل جيد في خلق طلب فعال لامتصاص العرض المنتج على مستوى هذه المناطق، خاصة و أنه ستكون ذات أسعار تنافسية، مع تخفيض القيود التجارية داخل المنطقة الإفريقية و العربية.

المراجع:

1. **إنشاء المناطق الحرة الصناعية للتصدير لترقية الصادرات في الجزائر** ، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، المنعقد يومي 25 – 26 ماي ،2016 جامعة محمد بوقرة، بومرداس.
2. بن عراب عبد الكريم، فريد كورتل، **أشكال و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لواقعه بالدول العربية و بعض البلدان النامية**، ص ص: 4–7. منقول من الموقع: www.kantakji.com/media/5105/r339.doc
3. تحليل إخباري: **منطقة التجارة الحرة الافريقية خطوة محورية مهمة على طريق التكامل والتعاون الاقتصادي بالقارة السمراء**، منقول من الموقع: http://arabic.news.cn/2019-07/10/c_138212864.htm

4. جفاف وليد، **اصلاحات إزالة القيود غير التعريفية و آثارها على التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص: تجارة دولية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، الجزائر،2009، ص.178.
5. الخميس 11/يوليه/2019 – 07:37 م http://www.acrseg.org/41269
6. دريد محمود السامرائي ، **الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص: 48..
7. سعاد سالكي، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص– ص: 72–73.
8. عمرو خليل، **اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية–خطوة حاسمة نحو التكامل الاقتصادي** ، منقول من موقع المركز العربي للبحوث و الدراسات منقول من الموقع
9. محمد مغلاوي، **مشروع المنطقة الحرة منذ 1997 مهيأ للاستثمارات (استطلاعات وتحقيقات)**، نقلا عن:
10. **منطقة التبادل التجاري الإفريقية، تحديات و رهانات كبرى** منقول من الموقع :https://www.dw.com/ar
11. منقول من الموقع: https://www.univ-bouira.dz › includes › download
12. وكالة الأنباء الجزائرية-https://www.aps.dz/ar/economie/127857-2022-06-21-16-37
13. http://www.ech-chaab.com/ar/2012-06-09-14-44-43/ /item/4021-.html